مؤشرات الاختلال في سياسات التوزيع في بعض الأقطار العربية

حاكم محسن محمّد الربيعي(*)
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ـ العراق.

(*) البريد الإلكتروني: hakim_alrubaa@yahoo.com.

مقدمة

بين السياسة والاقتصاد علاقة متلازمة وصفت بأنها مركّزة، إذ إن الحديث في الاقتصاد هو أيضاً حديث في السياسة، وما السياسات إلا انعكاس لآراء وأفكار الهيئات الحاكمة. وتبعاً لذلك يظهر النظام الاقتصادي وسياساته في مجال الاستثمار والإنتاج والتوزيع، لكن السلطات الحاكمة في كلّ النظم الاقتصادية تتحدّث عن العدالة في التوزيع، إلا أن الواقع يخالف ذلك، لأن هناك تبايناً في مستويات دخول الأفراد. وقد يتضاءل مستوى التباين بين بعض الطبقات، إلا أنّه يتوسّع بين الطبقات الفقيرة.

ويركّز هذا البحث على مؤشرات الاختلال في سياسات التوزيع في بعض الأقطار العربية، وهي الأقطار التي حصل فيها حراك شعبي. ويقول البعض إن غياب العدالة في التوزيع كانت أحد الأسباب الرئيسيّة لهذا الحراك، ورغم أن ذلك صحيح إلى حدّ ما، إلا أنَّه لا يعني أن الأقطار التي لم يحصل فيها مثل هذا الحراك الشعبي كانت سياسات التوزيع فيها أكثر عدالة، كما يرجع البعض هذا الحراك إلى أيادٍ خارجية تسعى إلى التغيير في أنظمة الحكم العربية. وكما هو معروف، فإنَّ الديمقراطية مغيّبة في كلّ البلدان العربية، لأن وجودها يحتّم إجراء الانتخابات الديمقراطية بعد انتهاء كلّ دورة انتخابية، كما هو حاصل في الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، لكن ذلك لا يمكن أن يرضي أنظمة الحكم العربية التي تريد الاستمرار في الحكم إلى الأبد، بل والتوريث أيضاً.

وقد تناول البحث سياسات التوزيع ومؤشرات الاختلال، وانتهى إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، رغم صعوبة القبول بها، لأنها تتعلّق بأنظمة الحكم العربية، وهو موضوع شائك وصعب على الباحث أنْ يخوض فيه لقدسيته من وجهة نظر الحكّام.

• منهجية البحث

١ ـ مشكلة البحث

إن سياسات التوزيع هي سياسات اقتصادية معبّرة عن مدى عدالة أو عدم عدالة النظام الاقتصادي في توزيع الدخل على السكان الذين يشكّلون شعب دولة ما. ورغم مستويات الموارد الاقتصادية ومستوى الإنتاج الجيد إلى حدّ ما في بعض الأقطار العربية، إلا أنه لا يمكن القول إن سياسات التوزيع في هذه الأقطار عادلة، إذ تمادت الأنظمة العربية في ممارساتها التسلطية، وأوغلت في سياساتها الاقتصادية الموالية لفئات معيّنة ومحدودة، كما أشير إلى ذلك في رسالة هذا المؤتمر. لذا، فإن مشكلة البحث تتلخّص في غياب العدالة في سياسات التوزيع.

٢ ـ أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال تركيزه على أهم المؤشرات التي تبرز الاختلال في سياسات التوزيع في بعض البلدان العربية، والتي يمكن أن تكون من الأسباب المثيرة للحراك الشعبي في ستة أقطار عربيّة. ولا يعني ذلك أن الأقطار العربية الأخرى غير مرشّحة لهذا الحراك، إذ تكاد جميع الأقطار العربية تشترك في انتهاج سياسات توزيع غير عادلة، وتؤكد ذلك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، فإن إبراز هذه الأهمية ربما يؤدي بالحكومات العربية إلى إعادة النظر في سياساتها الشمولية، وإحداث التغيرات السياسية والاقتصادية المطلوبة من طرح الأفكار والآراء في المؤتمرات والندوات على مستويات مختلفة.

٣ ـ أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق ما يأتي:

أ ـ إبراز مؤشرات الاختلال في سياسات التوزيع، والتركيز على أهمية العدالة في التوزيع.

ب ـ بيان مؤشرات الاختلال، ودرجة التباين بين الأقطار العربية.

ج ـ المساهمة في المجال المعرفي.

أولاً: سياسات التوزيع ومؤشرات الاختلال

١ ـ سياسات التوزيع

تتباين سياسات التوزيع في الأقطار العربية بحسب الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة في كلّ قطر عربي، كما تختلف هذه الأقطار في قدراتها الاقتصادية والمالية. ورغم الحديث عن ازدياد نسبة الرفاه الاقتصادي نسبياً في العالم، إلا أن سياسة عدم العدالة في التوزيع مستمرة، وتكاد تكون سياسة ممنهجة؛ يتضح ذلك بتعاظم مشكلة الفقر والجوع في دول عديدة في العالم، ولا سيّما في أفريقيا. وليست الأقطار العربية بعيدة عن مشكلات الفقر والعوز وتعاظم مشكلة البطالة. ورغم اعتماد معدل دخل الفرد كمؤشر يعبّر عن المستوى المعيشي للناس، إلا أن هذا المعدل لا يصل إلى جميع الأفراد بالمستوى نفسه، كما لا يشكّل مؤشراً واضحاً للآخرين، إذ يتعاظم لدى فئات لا تشكّل نسبة كبيرة من الشعب، في حين تعيش النسبة الكبرى على معدلات دخل متدنية، ويكاد يجمع الاقتصاديين أن حصيلة الإنتاج للدورة الاقتصادية يوزّع كتوزيع شخصي للدخول بمستويات نسبية. ورغم هذه الأهمية، إلا أنّها لا تركّز فقط على دخل الفرد الخاص، وأنّما على دخول طبقات المجتمع جميعها[1]. وتختلف سياسات التوزيع في الأنظمة الرأسمالية عنها في الدول التي تأخذ بنظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

(١) خضير عباس المهر، **دراسة موجزة في نظريات التوزيع** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٤).

وقد اختلفت نظريات التوزيع لدى الاقتصاديين الأوائل: ريكاردو، وكينز، وماركس، حيث يقوم نموذج ريكاردو في التوزيع على الجمع بين نظرية الأنصبة في التوزيع، ونظرية التوزيع الوظيفي، وهو النوع الثاني للتوزيع الذي يعيد الفوائد إلى عوامل الإنتاج، كالأجر إلى العمل، والريع إلى عامل إنتاج الأرض، والفائدة إلى رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج، وهو الجزء المقترض من رأس المال، والعائد إلى رأس المال الممتلك من قبل أصحاب المشروعات[٢].

أما كينز، فقد نظر إلى موضوع التوزيع في إطار الاستخدام (التشغيل العام) والدخل القومي والاستثمار العام والاستهلاك، باعتبار أن هذه الأنشطة تساهم في توزيع الدخل. ولذلك، فإن النظام الرأسمالي يفقد توازنه في حالة الخلل في التشغيل والاستثمار والاستهلاك العام. أما ماركس، فإن نظرية التوزيع لديه تنطلق من مفهوم الماركسية التي تعنى بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، وإتاحة فرص العمل لمن هو قادر عليه، ولكل بحسب حاجته، وهي تركّز على فائض القيمة الذي يخلقه العامل. وفي العالم اليوم بلدان غنية، وأخرى فقيرة، لكن الأولى لا تقدّم المساعدات إلى الدول الفقيرة بالصورة الصحيحة، حيث تذهب إلى جيوب السلطات الحاكمة والمسؤولين المقرّبين فيها، على الرغم من أن هناك عدة أسباب تدعو إلى العدالة في التوزيع.

٢ ـ مؤشرات الاختلال

هناك مؤشرات تستخدم للتعبير عن الاختلال في سياسات التوزيع، وستتم الإشارة إليها بشكل مختصر، لأنها استخدمت في الجانب التحليلي، وأبرز هذه المؤشرات:

أ ـ **معدل الفقر**: يشير هذا المعدل إلى نسبة الفقر على مستوى الدولة، أي الفئات التي لا تغطّي الاحتياج الفعلي للعائلة لانخفاض مستوى دخلها.

ب ـ **معدل البطالة**: يعبّر هذا المؤشر عن مستوى التشغيل ونسبة البطالة للقادرين على العمل والباحثين عنه وغير الحاصلين عليه.

ج ـ **معدل الأُمية**: يشير إلى نسبة الأُمية ومقدار عجز الدولة عن معالجة الأُمية بين الناس، الأمر الذي يعزّز مستوى التخلّف الاجتماعي والثقافي.

د ـ **الإنفاق على الخدمات**: يعبّر عن مستوى الإنفاق على الخدمات، وما إذا كان في المستوى المطلوب، أو أن هناك تراجعاً في هذه الخدمات، وهو ما يعبّر عن الخلل في سياسات الدولة ذات الصلة بعدالة أو عدم عدالة توزيع الدخل.

هـ ـ **الإنفاق على التعليم**: يعدّ التعليم من القطاعات التي تحظى بالاهتمام في مختلف الدول. لذا، فإن الإخلال في الإنفاق على هذا القطاع هو بالتأكيد إخلال في سياسات التوزيع.

---

(٢) أحمد محمّد جامع، **النظرية الاقتصادية**، ٢ ج، ط ٥ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ج ١: **التحليل الاقتصادي**.

و ـ **مؤشرات الاكتفاء الذاتي**: تحاول الحكومات الحريصة على شعوبها انتهاج سياسات الاكتفاء الذاتي من الغذاء بحسب القدرات والموارد الاقتصادية لها، وإن حصول الخلل في الاكتفاء الذاتي هو خلل في سياسة التوزيع.

ز ـ **مؤشرات الأمن الغذائي**: هذه المؤشرات تعبّر عن مساهمة الدولة في توفير الغذاء لشعوبها، وذلك مما ينتج في الداخل مع توفير الاحتياج من مصادر خارجية، وذلك عن طريق الاستيراد.

ح ـ **الفساد الإداري والمالي**: تعدّ مشكلة الفساد الإداري والمالي من مشكلات العصر، نظراً إلى تعاظمها في الأجهزة الإدارية، وعلى مستوى الحكومات أيضاً، وهو أصل المشكلة، الأمر الذي يعني أنَّ الخلل حاصل أصلاً من القمة.

ثانياً: تحليل سياسات التوزيع

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول الرقم (١) الناتج القومي الإجمالي في ستة أقطار عربيّة للسنوات (١٩٩٥ ـ ٢٠١٠)، حيث تتباين هذه الأقطار في عدد السكان، وفي الموارد الاقتصادية والقدرات التقنية أيضاً. لذلك يتفاوت الإنتاج الإجمالي فيها بحسب قدراتها ومواردها الاقتصادية، كما يلاحظ تباين الناتج المحلي الإجمالي لكلّ منها من سنة إلى أخرى. ويتضح ذلك في مصر واليمن وليبيا، ويبقى اليمن هو الدولة الأفقر بين الأقطار العربيّة، كما أنه لم يكن في مستوى القدرات الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة إلى ليبيا باعتبارها دولة نفطية. وكان أعلى متوسط للناتج المحلي الإجمالي هو لمصر، كونها القطر العربي الأكبر في عدد سكانه وقدراته وموارده الاقتصادية. وكان الناتج المحلي الإجمالي في كل من البحرين واليمن هما الأقل من حيث النسبة، بسبب صغر البحرين من حيث المساحة والسكان، وتدني الموارد الاقتصادية لليمن، رغم عدد سكانه. ويوضح الجدول الرقم (٢) عدد السكان في هذه المجموعة من الأقطار العربية[٣].

٢ ـ سياسات الإنفاق

إن سياسة الإنفاق هي السياسة التي تنتهجها الدولة في الإنفاق العام، بهدف تلبية متطلبات شعبها من الناحية الاستهلاكية، أي متطلبات العيش ومستلزماته؛ ومن الناحية الاستثمارية. ويعدّ الإنفاق الاستثماري إنفاقاً مهماً، وذا تأثير يفترض أنْ يكون واضحاً وينعكس بشكل إيجابي على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من علاقة في بناء بنى ارتكازية تعزّز القدرات الإنتاجية والصناعية للدولة.

(٣) **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١١** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١).

الجدول الرقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للسنوات (١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠)

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	متوسط المدّة
تونس	١٨,٠٥٠	٢١,٤٥٩	٣٢,٢٥٦	٣٤,٤١٩	٣٨,٩٦٢	٤٤,٩٢٤	٤٣,٥٥١	٤٤,٢٥٣	٣٤,١٢٦
مصر	٦٠,١٠٦	٩٩,٥٩٠	٨٩,٥٢٨	١٠٧,٣٧٨	١٣٠,٣٦٧	١٦٢,٤٦٤	١٨٨,٤٨٩	٢١٨,٣٩٣	١٢٦,٠٩١
اليمن	٥,٥١٧	١٠,٨٦٤	١٩,٠٥٠	٢٢,٨١٢	٢٥,٦٣٤	٣٠,٣٩٥	٢٨,١٢٥	٢٩,٢٩٨	٢٠,٦١٢
ليبيا	٣٠,٥١٠	٣٤,٥٧٤	٤٧,٦٣٥	٥٥,٥٢٠	٦٨,١١٨	٨٦,٥٠٦	٦٣,٧٦٩	٧٣,٩٦٥	٥٤,٧٣١
البحرين	٥,٨٨٩	٨,٠٢٢	١٣,٤٥٩	١٥,٨٥٢	١٨,٤٧٣	٢٢,١٥١	١٩,٥٨٦	٢٢,٩٤٥	١٥,٢٨٤
سورية	١٦,٦١٧	١٨,٩٣٧	٢٨,٤٩٩	٣٣,٣٣٣	٤٠,٤٠٥	٥٢,٥٨٢	٥٣,٩٤٣	٥٨,٨٩٨	٣٥,٤٠٧

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١١** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١١).

الجدول الرقم (٢)

عدد السكان في بعض الأقطار العربية

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تونس	٨,٩٥٨	٩,٥٦٣	١٠,٠٢٩	١٠,١٢٨	١٠,٢٢٥	١٠,٣٢٩	١٠,٤٣٥	١٠,٤٩٢
مصر	٥٧,٦٤٢	٦٣,٨٦٠	٧٠,٧٤٨	٧٢,٢١٢	٧٣,٦٤٤	٧٥,٢٢٩	٧٦,٩٢٥	٧٨,٦٨٠
اليمن	١٥,٤٢١	١٧,٤٦١	١٩,٩٨٣	٢٠,٥٩٠	٢١,٢٠٩	٢١,٨٤٤	٢٢,٤٩٢	٢٣,١٥٤
ليبيا	٤,٨١٢	٥,٦٤٠	٦,٦٢٩	٦,٨٤٣	٧,٠٦٥	٧,٢٩٤	٧,٥٣٠	٧,٧٧٤
البحرين	٥٨٧	٦٣٨	٨٨٩	٩٦٠	١٠,٣٩	١١٢٣	١٢٠,٥	١٣١٤
سورية	١٤,١٨٥	١٦,٣٢٠	١٨,١٣٢	١٨,٧١٧	١٩,١٧٧	١٩,٦٤٤	٢٠,١٢٥	٢٠,٦١٨

المصدر: المصدر نفسه.

يوضح الجدول الرقم (٣) مستوى الإنفاق للسنوات (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)، حيث لم تتوفر بيانات عن السنوات اللاحقة. وعند مراجعة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي، يتضح انخفاض هذه النسبة. ويعدّ ذلك مؤشراً غير مقبول، ولا سيّما أن هذه النسب متدنية، ولم تتجاوز ٤٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. أما متوسط المدّة فلم يتجاوز ٣٦,٠٤ بالمئة، وهو مؤشر على عدم الاهتمام بالإنفاق العام والرشيد لصالح الشعوب. كما يوضح الجدول الرقم (٤) انخفاض هذه النسبة تدريجياً في البحرين، أي بعد أنْ كانت ٣١,٤٦ بالمئة لسنة ٢٠٠٢ أصبحت ٢١,٦٠ بالمئة لسنة ٢٠٠٧. وهذا يعني تراجع في مستوى الإنفاق العام، وكذلك النسبة في بقية الأقطار العربية، إلا أن أعلى نسبة إنفاق كانت ٤٩,٨٥٨ بالمئة في سورية، تليها مصر في المرتبة الثانية، وكانت نسبتها ٣٣,٣٦١ بالمئة. أما بقية النسب فكانت متدنية أيضاً[٤].

الجدول الرقم (٣)

الإنفاق العام للسنوات (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)

(مليون دولار)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط المدّة
تونس	٧,٥٢٩	٨,٨٠٢	٩,٣٧٤	٩,٢٩١	٩,٩١٢	١١,٢٩٢	٩,٣٦٣
مصر	٢٦,٢٥٤	٢٥,٨٤٤	٢٣,٩٧٩	٢٧,٩١٧	٣٥,٠٥١	٤١,١١٩	٣٣,٣٦١
اليمن	٣,٢٨٤	٤,١٥٨	٤,٧٣٩	٨,١٦١	٧,١٩٩	٨,٧٨٧	٦,٠٥٥
ليبيا	٦,٧٨٣	٥,٣٢٧	١٣,١٩٣	١٦,٣٠٥	١٦,٢٨٢	٢٤,٤٧٢	١٣,٧١٠
البحرين	٢,٥٥٩	٣,٦٠٣	٣,٥٣٨	٤,١٦٤	٤,٩٠٢	٥,٨٢٢	٤,٠٩٩
سورية	٦,٤٠٥	٧,٢٤٩	٧,٣٥٠	٨,١٦١	٩,٦٥٢	١١,٠٤١	٤٩,٨٥٨

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٤)

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	متوسط المدّة
تونس	٣٠,١٤	٣٦,٩٦	٣١,٤٩	٣٠,٩٤	٣٠,٩٧	٣١,٤٩	٣٢
مصر	٣٠,٨٢	٣١,٨٥	٣٠,٥٠	٣٠,١٨	٣٢,٦٤	٣٢,١٣	٣١,٣٦
اليمن	٣٠,٨٢	٣٥,٣٠	٣٤,١٦	٣٦,٧٦	٣٧,٧٣	٤١,٥٥	٣٦,٠٤
ليبيا	٣٠,٤٨	٢٠,٢٦	٣٩,٤٨	٣٥,٩٢	٢٩,٤٨	٣٨,٩١	٣٢,٤٢
البحرين	٣١,٤٦	٢٨,١٢	٢٤,٦٦	٢١,٢٩	٢١,٢١	٢١,٦٠	٢٤,٧٢
سورية	٣٠,٩٩	٣٣,٤٢	٣٢,٠٧	٢٨,٩٤	٢٨,٨٩	٢٧,٠٦	٢٩,٢٣

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد للأعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨).

(٤) المصدر نفسه.

٣ ـ الاستثمار الإجمالي

إن الاستثمار هو توظيف وتخصيص الأموال في فرص استثمارية يتم اختيارها بناءً على الدراسات المالية والاقتصادية التحليلية. ويترتب على قرار الاستثمار آثار اقتصادية خطيرة في حالة القرار الخاطئ، ولذلك يعدّ الاستثمار واحداً من مكوّنات السياسة الاقتصادية المهمة. وكما أشير، ستكون للاستثمار آثار إيجابية في القطاعات الاقتصادية كافة، وسيؤدي إلى التوسع في تشغيل العمالة وامتصاص البطالة إذا كان الاستثمار عقلانياً ورشيداً. ويوضح الجدول الرقم (٥) الاستثمار الإجمالي في مجموعة الأقطار الستة التي تمّ اختيارها لأسباب سبقت الإشارة إليها للسنوات (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠). ويلاحظ أن حجم الاستثمار في السنوات الأولى متدنٍ، ثمّ يأخذ بالازدياد والانخفاض بشكل متذبذب، ولذلك كان متوسط الاستثمار للفترة نفسها يقلّ عن السنوات الأخيرة من المدّة المحسوبة. والملاحظ بالنسبة إلى الاستثمار المصري أنه كان ١٣,٠٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٤، ثم ارتفع إلى ٧٤,٨٦٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٥، إلا أنَّ الهبوط لازم الاستثمار في مصر، وكانت أدنى مستوياته عام ٢٠٠٧، إذ بلغ ٢٧,١٨٤ مليون دولار، ولسنة ٢٠١٠ كان ٤٢,٥٨٨ مليون دولار، في حين كان متوسط الفترة ٤٠,١٧٩ مليون دولار. وتأتي في الدرجة الثانية ليبيا التي بلغ متوسط المدّة لديها ١٢,٩٦١ مليون دولار، أي بزيادة مقدارها ٧,٧٣٥ مليون دولار عن اليمن التي بلغ متوسط المدّة لحجم الاستثمار فيه ٥,٢٢٦ مليون دولار، رغم فارق الموارد الاقتصادية بين البلدين، إذ تعدّ ليبيا دولة نفطية، لكن الاستثمار كان منخفضاً فيها[٥].

الجدول الرقم (٥)

الاستثمار الإجمالي في بعض الأقطار العربية للسنوات (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠)

(مليون دولار)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	متوسط المدّة
تونس	٧,٢٢٧	٦,٥١٤	٧,٨٣٧	٩,١٦٠	١١,٦٤٨	١٠,٧٨٦	١١,٦٤٦	٩,٢٦٠
مصر	١٣,٠٤٤	٧٤,٨٩٤	٥١,٠٢٤	٢٧,١٨٤	٣٦,٣٧٥	٣٦,١٧٣	٤٢,٥٨٨	٤٠,١٧٩
اليمن	٢,٦٢١	٣,٥٦٨	٤,٥٦٩	٥,٥٦٩	٨,٥٥٢	٥,٨٠٩	٦,٥٩٣	٥,٢٢٦
ليبيا	٣,١٩٦	٣,٨٢٤	٨,٩١٦	١٤,١١١	١٨,٠٠٥	٢٠٧٧٢	٢١,٩٠٢	١٢,٩٦١
البحرين	٢,٤٢٤	٢,٤٩٦	٣,٦٨٨	٤,٨٨٠	٦,٨٠٨	٥,٥٢٥	٦,٣٩٥	٤,٤٦٧
سورية	٥,١٤٥	٥,٦٦٠	٨,٣٨٦	١١,١١١	١٣,٣٩٢	١٦,٢٩٤	١٧,٧٨٤	١١,١١٠

ملاحظة: أرقام سنة ٢٠٠٦: متوسط سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ لعدم توفر البيانات.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد للأعوام (٢٠٠٨ ـ ٢٠١١) (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٨ ـ ٢٠١١).

(٥) المصدر نفسه..

ثالثاً: مؤشرات الاختلال

تعبّر هذه المؤشرات عن الخلل في سياسات التوزيع للأقطار موضع البحث، باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، ورغم أنَّ السلطات الحاكمة في أي قطر تتحدّث عن أهمية العدالة في توزيع الثروة أو الدخل، إلا أن واقع الحال مخالف لما تعلن عنه السلطات، إذ كثيراً ما تجمّعت الثروة بأيدي مجموعة من الناس المحيطين بالهيئات الحاكمة، وبطرق ووسائل غير مشروعة. إلى جانب ذلك، هناك نسب كبيرة من الناس تعاني الفقر بأشكاله المختلفة؛ الفقر المدقع، والفقر المطلق، والقريب من الفقر. وهذا التصنيف يعتمد على المعيار الذي يتم اختياره من قبل الباحثين والهيئات المهتمة بدراسة الفقر وأنواعه، إذ يحدّد مستوى الفقر بناء على مقدار معيّن من المال، كأن يكون دخل الفرد السنوي مثلاً أقل من ٩٩٥ جنيهاً مصرياً، كما أشارت إلى ذلك إحدى الدراسات، إذ تعدّ الفئة التي لا يتجاوز دخلها هذا المعدل في مستوى الفقر المدقع، وهي الفئة التي ليست لديها القدرة على الحصول على احتياجاتها الأساسية. ويعدّ من ينفق في المتوسط ١٤٢٣ جنيهاً سنوياً من فئة الفقراء، أو في مستوى الفقر المطلق، وهي الفئة التي تنفق أقل مما هو مطلوب لسدّ حاجاتها الغذائية وغير الغذائية. أما الفئة التي يتراوح إنفاقها بين ١٤٢٣ و١٨٥٤ جنيهاً سنوياً، فهي فئة قريبة من الفقرة (انظر الجدول الرقم (٦))[٦].

الجدول الرقم (٦)

نسبة الفقر وتوزيع الدخل في بعض الأقطار العربية

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق		
		خطّ الفقر الوطني	خطّ الفقر الدولي	مؤشر طبّي
تونس	٢٠٠٠	٤,٢	٦,٤٨	٤١,٨١
	٢٠٠٥	٣,٨	٢,٥٥	٤١,٣٠
مصر	٢٠٠٥/ ٢٠٠٤	١٩,٦	١,٩٩	٣٣,٢٠
	٢٠٠٨	٢١,٦	–	٣١,١٠
اليمن	٢٠٠٥/ ٢٠٠٤	٣٤,٨	١٧,٥٣	٣٧,٦٩
ليبيا				
البحرين	٢٠٠٣	١١,٠	٠,٠٠	–
سورية	٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٣	١١,٤	–	٣٧,٤٠
	٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٦	١٢,٣	–	٣٣,٨٠

(٦) عزة محمّد حجازي، «أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٥١ (صيف ٢٠١٠).

ولا يقتصر الاختلال على مؤشر معيّن، بل على عدة مؤشرات تعبّر مجتمعة عن الاختلال في سياسات التوزيع. وأبرز هذه المؤشرات:

١ ـ نسبة الفقر

أجمعت الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن رفاهية الشعوب تتأثر بمدى الثراء أو الفقر مقارنة بالآخرين، ولذلك صحّح برنامج الأمم المتحدة في آخر تقاريره مؤشره بدمج مدى عدالة توزيع الدخل في ترتيب البلدان ضمن مراتب التنمية البشرية. وقد بيّن هذا التصحيح تراجع مؤشر الأقطار العربية بنسبة ٢٧ بالمئة[٧]، نظراً إلى سوء توزيع الدخل مقارنة بالمتوسط العالمي. ويبيّن الجدول الرقم (٦) نسبة الفقر وفقا لمؤشرات خطّ الفقر الوطني، وخط الفقر الدولي، ومؤشر جيني، ولكل من هذه المؤشرات طريقة حساب تختلف عن الأخرى. كما يظهر الجدول الرقم (٦) أن أعلى نسبة فقر وفقاً لجميع المقاييس موجودة في اليمن، حيث كانت نسبة الفقر ٣٤,٨ بالمئة بحسب خطّ الفقر الوطني، و١٧,٥ بالمئة بحسب خطّ الفقر الدولي، و٣٧,٦٩ بالمئة بحسب مؤشر جيني. وتتساوى سورية في نسبة الفقر، بحسب هذا المؤشر، مع اليمن، إذ كانت بنسبة ٤١,٨١ بالمئة لسنة ٢٠٠٠، و٤١,٣٠ بالمئة لسنة ٢٠٠٥. كما كانت النسبة مرتفعة في مصر. أما في ليبيا، فلم تتوفر عنها البيانات، ومن هذه المؤشرات يمكن التوصّل إلى أن نسبة الفقر عالية في المجتمعات العربية، وأن سياسة توزيع الدخل غير عادلة، وأنّه لا بُدَّ من إجراء تغيّرات في سياسات التوزيع العربية عموماً، وهو أمر يعود إلى السلطات الحاكمة في كلّ بلد التي بإمكانها إعادة النظر في سياسات التوزيع.

٢ ـ معدل البطالة

تعدّ مشكلة البطالة من أبرز المشكلات التي تواجه الاقتصادات الوطنية في العالم، إذ تتزامن مع كساد اقتصادي وانخفاض في الدخول، وقد تؤدي إلى مشاكل سياسية واقتصادية، وربما تودي إلى إسقاط حكومات. وفي الأقطار العربية، كما في سائر دول العالم، توجد معدلات بطالة، لكنّها متفاوتة النسب، فقد تزيد في بلد، وتقلّ في آخر.

ويبيّن الجدول الرقم (٧) معدل البطالة لسنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في ستة أقطار عربية ظهر فيها حراك شعبي، وكانت البطالة شرارة ظهور هذا الحراك، كما

الجدول الرقم (٧)

معدل البطالة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	٢٠٠٩	٢٠١٠
تونس	١٣,٣	١٣,٠
مصر	٩,٤	٨,٩
اليمن	١٤,٩	–
ليبيا	–	١٨,٢
البحرين	–	٣,٨
سورية	٩,٢	٨,٤

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١١.

(٧) الحسن عاشي، «النمو وعدالة التوزيع شرطان للاستقرار،» مؤسسة كارنيغي (٢٠١٢)، <http://arabic. camegieendowment. org/publications/index, cfm?fa=view&id=45877>.

حصل في تونس. ويوضح الجدول الرقم (٧)[٨] أنَّ معدل البطالة في تونس كان ١٣,٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٩، و١٣ بالمئة في سنة ٢٠١٠، وهي نسبة تعدّ مرتفعة.

أما في مصر، القطر العربي الأكبر، فكانت النسبة فيه ٩,٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٩، ثم انخفضت إلى ٨,٩ بالمئة في سنة ٢٠١٠. ويشير ذلك إلى حصول تحسن في التشغيل وتخفيف البطالة، رغم أنَّ التغيير ليس كبيراً. أما أكبر نسبة بطالة فكانت في ليبيا في سنة ٢٠١٠، إذ بلغت ١٨,٢ بالمئة، ثمّ اليمن في عام ٢٠٠٩، إذ بلغت ١٤,٩ بالمئة. وكان هناك تحسن في سورية، إذ انخفضت البطالة من ٩,٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٩ إلى ٨,٤ بالمئة في سنة ٢٠١٠، ورغم كلّ ذلك يبقى موضوع البطالة موضوعاً مهماً، ويجب وضع السياسات التي تساهم في حلّ هذه المشكلة.

٣ ـ معدل الأُمية

إنَّ انخفاض مستوى الأُمية في دولة ما يعبّر عن المستوى الثقافي في إطار توجهات الحكومات لمحاربة الأُمية وإشاعة التعليم ومؤسساته المختلفة في عموم البلاد، وإن ازدياد الأُمية في دولة ما يعدّ مؤشراً على مستوى التخلّف الاجتماعي والثقافي فيها، وهو يعبّر عن فشل الحكومات في معالجة هذه الظاهرة في برامجها السياسية والاقتصادية.

ومن مراجعة الجدول الرقم (٨) يلاحظ أن هناك نسباً عالية للأمية في أغلب أقطار المجموعة، رغم التحسن الحاصل في الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٨). ففي تونس، كانت النسبة ٤١,٠٩ بالمئة في سنة ١٩٩٠، ثم تراجعت إلى ١٩,٤٠ بالمئة في سنة ٢٠٠٨. وتعدّ النسبة عالية لدولة مثل مصر، رغم تراجع النسبة في الفترة المذكورة. ويظهر أن أعلى معدل للأمية كان في اليمن التي تراجعت فيه النسبة من ٦١,٣ بالمئة إلى ٣٩,١ بالمئة، وهذا مؤشر جيد، لكن الطموح هو أكبر من ذلك، كما تراجعت النسبة في سورية إلى النصف، وكذلك في ليبيا والبحرين تقريباً.

الجدول الرقم (٨)

معدل الأمية في بعض الأقطار العربية

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	تونس	مصر	اليمن	ليبيا	البحرين	سورية
١٩٩٠	٤١,٠٩	٤٤,٤١	٦١,٣	٣١,٩	١٩,٩	٣٥,٢
٢٠٠٨	١٩,٤٠	٣٣,٦	٣٩,١	١٨,٧	٩,٢	١٦,٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد للأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٩ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٩).

(٨) **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١١.**

٤ ـ الإنفاق على التعليم

لا تولي الأقطار العربية عموماً التعليم الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في بقية الدول، ولا سيّما الدول المتقدمة التي تدعم التعليم، باعتباره قطاعاً مهماً يعبر عن مدى تقدّم الدولة العلمي والثقافي والحضاري والتكنولوجي. ورغم أهميته، إلا أنَّ الإنفاق على هذا القطاع كان ضئيلاً بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكانت أعلى نسبة إنفاق في تونس، إذ بلغت ٦,٢ بالمئة في سنة ١٩٩٠، ثمّ أصبحت ٧,٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٠، وعادت إلى الانخفاض خلال السنوات (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨)، حيث تراجعت إلى ٦,٥ بالمئة. ورغم أن مصر، هي القطر العربي الأكبر، الذي يتميّز بقدراته الاقتصادية والعلمية قياساً بالأقطار العربية الأخرى، إلا أن الاهتمام بالإنفاق على التعليم فيه كان منخفضاً، إذ بلغ ٣,٢ بالمئة في سنة ١٩٩٠، ثم ازداد إلى ٤,٥ بالمئة في سنة ٢٠٠٠، ومن ثمّ تراجع إلى ٣,٧ بالمئة في الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨)، في حين يفترض أنْ يحوز الإنفاق على التعليم في هذا القطر نسبة جيدة. لكن مصر قطر كبير في عدد سكانه، وربما يكون هذا هو السبب في ذلك، أي أن ما يخصّص لتلبية المتطلبات الاستهلاكية والغذائية للشعب المصري هو في مقدمة أوجه الإنفاق الأخرى. وكانت النسبة في اليمن خلال عام ٢٠٠٠، وفي الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨)، مقبولة قياساً بمستوى قدراته الاقتصادية. ويوضح الجدول الرقم (٩) مستويات الإنفاق على التعليم في هذه المجموعة العربية.

أما ليبيا، فلم تتوفر معلومات عنها، في حين أن هذه المؤشرات تفيد بأن الإنفاق على التعليم في سورية كان بنسبة ٤,٣ بالمئة في سنة ١٩٩٠، ثم انخفضت النسبة إلى ٢,٢ بالمئة في سنة ٢٠٠٠، وازدادت بشكل جيد خلال الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨) قياساً بالموارد الاقتصادية المحدودة في هذا القطر. وعموماً، فإن نسب الإنفاق على التعليم هي نسب مقبولة في سورية.

الجدول الرقم (٩)

نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي
(الأرقام بالنسبة المئوية)

السنة / الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨
تونس	٦,٢	٧,٢	٦,٥
مصر	٣,٢	٤,٥	٣,٧
اليمن	–	٥,١	٦,٧
ليبيا	–	–	–
البحرين	٥,٠	–	٣,١
سورية	٤,٣	٢,٢	٥,٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠١١.

٥ ـ الإنفاق على الخدمات

يبيّن الجدول الرقم (١٠) حجم الإنفاق على الخدمات، وكما هو واضح من هذا الجدول، فإن نفقات الأمن والدفاع التي تتبنّاها حكومات الأقطار الستة تفوق نفقات الخدمات العامة. وهذا يعني أنَّ الاهتمام ينصبّ أساساً على توفير الحماية والأمن والدفاع عن الحكام في هذه الدول، ولا يمكن القول إنها للدفاع عن بلدانهم من غزوات أو اعتداءات خارجية، لأن أكبر قضية للعرب هي القضية الفلسطينية التي تمّ التراجع عنها منذ سنين.

الجدول الرقم (١٠)

الإنفاق على الخدمات

(الأرقام بالنسبة المئوية)

السنوات / الدولة	الخدمات العامة					نفقات الأمن والدفاع				
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تونس	٧,٠	٨,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٢	١٤,٠	١٤,٠	١١,٣	١١,٣	١١,١
مصر	٣٤,٠	٢٧,٠	٣١,٧	٢٧,١	٢٩,٤	١٦,٠	١٣,٠	١٤,٠	١٢,٧	١٣,٤
ليبيا	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٥,٤	–	١٣,٠	١٢,٠	١٢,٦	١١,٣	–
اليمن	١٩,٦	٢٤,٤	٢٢,٠	١٨,٥	١٤,٩	٢٣,٠	٢٣,٦	٢٥,٧	٢١,١	٢٣,٣
سورية	–	–	–	–	–	٤٢,٠	٣٨,٠	٤١,١	٣٩,٨	٤٣,١
البحرين	٢١,٠	٢١,٠	١٩,٣	٢٢,٧	٢٩,٦	٣٤,٠	٣٤,٠	٢٨,٤	٢٧,١	٢٧,٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٠ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠١٠).

تشير البيانات إلى أن أعلى رقم لنفقات الخدمات للدولة التونسية كان ٨ بالمئة في سنة ٢٠٠٦، تليها سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٧ بالمئة، بينما تساوت النسب في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، وكانت ٦ بالمئة. أما الإنفاق على الأمن والدفاع، فكان بنسبة ١٤ بالمئة في سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، و١١,١ بالمئة و١١,٣ بالمئة في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي.

وقد تميّزت مصر من باقي هذه الدول في نسبة الإنفاق على الخدمات، إذ كانت أعلى نسبة إنفاق في سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، وبنسبة ٣٤,٠ بالمئة و٣١,٧ بالمئة على التوالي. وكانت نسب الإنفاق على الأمن والدفاع تشكل تقريباً نصف نسب الخدمات للفترة ذاتها. أما ليبيا، فهي من أقل هذه الدول في الإنفاق على الخدمات، حيث بلغت النسبة ٤ بالمئة في سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ثمّ ٦ بالمئة في سنة ٢٠٠٧، ثم تراجعت إلى ٥,٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٨، ولم تتوفر بيانات[٩] سنة ٢٠٠٩. وكان الإنفاق على الأمن والدفاع ثلاثة أضعاف الإنفاق على الخدمات. أما سورية، فلا تتوفر فيها بيانات عن الإنفاق على الخدمات، في حين كانت نسب الإنفاق على الأمن ٤٢ بالمئة، و٣٨ بالمئة، و٤١,١ بالمئة، و٣٩,٨ بالمئة، و٤٣,١ بالمئة في السنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي.

(٩) **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠ ١٠** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية؛ القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠ ١٠).

وخلاصة الرأي أنَّ الإنفاق على الشرطة والأمن والدفاع حظي بنسبة أكبر من الإنفاق، مقابل نسب إنفاق متدنية على الخدمات العامة ذات الصلة بالمواطن، وهو الأمر الذي يجعل المواطن في حاجة باستمرار إلى الخدمات نظراً إلى عدم تلبيتها له، بسبب انخفاض الإنفاق، لأن الحكومات تهتم بالأمن والدفاع، ولا تهتم بالمستوى نفسه بالإنفاق على الخدمات.

رابعاً: مؤشرات الاكتفاء الذاتي

تواجه أغلب الأقطار العربية نقصاً في الغذاء، بسبب عدم كفاءة السياسات الغذائية العربية، لعزوفها عن الاستثمار الزراعي، والاندفاع نحو أسواق المال والقطاع التجاري، وإن كانت هناك مشاريع استثمار زراعية، فهي ليست بالمستوى المطلوب. كما لم تضع الأقطار العربية مسألة الاكتفاء الذاتي هدفاً استراتيجياً يرتبط بأخطار مختلفة في الأمد الطويل[١٠]. ولذلك فهي تعاني نقص الغذاء، وتعمل على سدّ هذا النقص باستيراده من خارج هذه الدول.

وتبين الجداول (١١) و (١٢) و(١٣) نسبة الاكتفاء الذاتي، وهي توضح أن أعلى نسبة اكتفاء ذاتي من السلع الغذائية كمتوسط للفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)، ولمجموعة الحبوب، كانت لدى سورية، إذ بلغت هذه النسبة ٨٤,١٥ بالمئة، وعلى مستوى القمح والدقيق بلغت النسبة ١١١,٦٩ بالمئة، تليها مصر، ثمّ تونس واليمن، وجاءت في آخر المجموعة ليبيا. وهكذا هي النسب لبقية فقرات السلع الغذائية. واحتلت سورية النسبة الأعلى في سنة ٢٠٠٧، إذ بلغت بالنسبة إلى مجموعة الحبوب ٨٦,٦٤ بالمئة، والقمح والدقيق ١٣٣,٢٨ بالمئة، تليها مصر، وكانت النسبة هي ٧٠,٨٤ بالمئة، و٥٥,٥٩ بالمئة على التوالي، ثمّ تونس، وأخيراً اليمن وليبيا اللتان تقاربتا بالنسب.

وتباينت هذه الدول في نسبة الاكتفاء الذاتي في بقية فقرات السلع الغذائية، وقد شهدت سنة ٢٠٠٨ تراجعاً بالنسبة إلى سورية في ما يتعلق بفقرة مجموعة الحبوب، إذ كانت النسبة ٥٣,٣٥ بالمئة، في حين حافظت مصر على نسبة مقاربة لبقية السنوات، وكانت سنة ٢٠٠٨ بنسبة ٧٢,١٣ بالمئة. أما على مستوى القمح والدقيق، فكانت النسبة في سورية ١٠٣,٢٥ بالمئة، ومصر ٥٧,٥١ بالمئة، وتونس ٣٤,٦٤ بالمئة، وليبيا ٨,٥٣ بالمئة، واليمن ٧,٤٠ بالمئة. أما البحرين، فلم تكن لديها أي اكتفاء ذاتي لمجموعة الحبوب، إلا أن سورية تفوّقت في فقرة اللحوم الحمراء والبيضاء.

أما في فقرة الأسماك، فكان اليمن في المراحل الأولى. وتشير البيانات الواردة في الجداول الثلاثة، التي غطّت الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥) كمتوسط والسنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إلى عدم الاهتمام بالاستثمار الزراعي في الأقطار العربية والاعتماد على الاستيراد[١١].

---

(١٠) محمد سمير مصطفى، «الأمن الغذائي والأزمة الغذائية: خسائر الواقع وحلول المستقبل،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٥٢ (خريف ٢٠١٠).

(١١) **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٢٩** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

الجدول الرقم (١١)

نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية	البحرين
مجموعة الحبوب (جملة)	٤٢,٧٤	٧١,٣١	١٠,٢٢	١٩,٧٨	٨٤,١٥	–
القمح والدقيق	٥١,٤١	٥٩,٢٢	٣,٨٥	٦,٩٨	١١١,٦٩	–
الذرة الشامية	–	٦٠,٦٢	٠,٧٥	١٣,٨٥	٥٧,٥٥	–
الأرز	–	١١٢,٣٢	–	–	–	–
الشعير	٤٧,٨٢	٩٧,٠٧	٥٤,٣٠	٩٦,٤٣	٧١,٣٦	–
البطاطس	٨٩,٧٥	١١١,٩٢	٩٨,٤٦	٩٩,٣٨	٩٨,٠١	٠,٢٥
جملة البقوليات	٦١,٣٢	٥٢,٨٤	٤٨,٢٠	٦٢,٧٥	١١٩,١٠	–
جملة الخضر	١٠٠,٨٣	١٠٢,٥٧	٩٤,١٢	٩٩,٠٧	١١١,٧١	١١,٢٠
جملة الفاكهة	١٠٣,٨٤	١٠٣,١٨	٩٢,٩٩	٩٧,١٣	١٠٠,٠٧	١٤,٨٩
السكر	–	٨٠,٢٣	–	–	١٢,١١	–
جملة الزيوت والشحوم	٥٦,٧١	٢٧,٧١	٢٧,٠٠	٥,٨٩	٦٣,٤٧	–
جملة اللحوم	٩٧,٨٢	٩١,٩٤	٨٨,٩٤	٦٣,٦٧	١٠٠,١٠	٣٠,٣٣
اللحوم الحمراء	٩٥,٩٢	٨٢,٩١	٨٠,١٦	٩١,٩٠	١٠٠,٠٨	٥٤,٩٤
اللحوم البيضاء	١٠٠,٣٢	٩٩,٩٣	٩٩,٨٠	٥١,٧٨	١٠٠,١٤	٢٠,٤٨
الأسماك	٩٢,٣٦	٨٠,٣٦	٩٠,٠٨	١٣٩,٧٠	٥٣,٨٩	١٤٨,٦٩
البيض	٩٩,٤٣	١٠٦,٤٦	٨٩,٦٨	٩٩,٠٣	١٠٠,٨٤	٣٢,٤٧
جملة الألبان ومشتقاتها	٨٩,٨٥	٨٣,٨٠	٤٤,٨٥	٣١,٢٥	٩٠,٤٤	٧,٨٤

المصدر: **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٢٩** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

الجدول الرقم (١٢)

نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية (٢٠٠٧)

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية	البحرين
مجموعة الحبوب (جملة)	٣٩,٣٣	٧٠,٨٤	١٣,٥٢	٢١,٧٥	٨٦,٦٤	–
القمح والدقيق	٤٦,٧٦	٥٥,٥٩	٨,٥٣	٧,٧٥	١٣٣,٢٨	–
الذرة الشامية	–	٥٨,٥٣	٠,١٣	١٧,٩٩	١١,١٩	–
الأرز	–	١٢١,٥٠	–	–	–	–
الشعير	٤٠,٤٧	٩٧,٨٣	٦٧,١٩	٩٩,٧١	٨٩,٦١	
البطاطس	٧٩,٦٨	١١٤,٧١	٩٥,٤٦	١٠٠,٥٩	١٠٥,٥٨	٠,٢٥
جملة البقوليات	٧٦,٧٦	٥٤,٠٥	٦٧,٤٦	٨٧,٨٥	–	–
جملة الخضر	١٠٠,٩٨	١٠٢,٢٠	٩٧,٤٢	١٠٠,٣٩	١٣٤,٦٣	٣١,٤٨
جملة الفاكهة	١٠٥,٥٣	١٠٣,٨٩	٨٧,٠٥	١٠٨,١٩	١٠٠,٥٤	٢٢,٨٠
السكر	–	٨٩,٢٨	–	–	١٨,٣٠	–
جملة الزيوت والشحوم	٩٢,٣٤	٣١,٧١	٢٧,٦٠	١٩,٥٤	٥٤,٩٤	–
جملة اللحوم	٩٦,٨٦	٨٣,٧٣	٩٣,٣٤	٦٥,٤٦	١٠٠,٠٤	٣٧,٣٢
اللحوم الحمراء	٩٦,٣٧	٧٣,٣٧	٨٩,١٢	٩١,٠١	٩٩,٤٨	٦٦,٨٤
اللحوم البيضاء	٩٧,٤٦	٩٨,٦٨	٩٩,٩٣	٥٥,٩٤	١٠٠,٩٣	١٨,٢٤
الأسماك	٨٧,٦٦	٨٢,٣٦	٧٦,١٣	١٦٧,٧٧	٤٤,٧٣	١٥٥,٠٧
البيض	٩٩,٤٨	١٠٠,٠٢	٩١,٩٥	٩٩,٨٨	١٠٠,١	٥٧,٤٠
جملة الألبان ومشتقاتها	١٠٤,٣٥	٩٢٥١	٤٦,٦٤	٢٣,١٢	٩٨,١٨	٩,٢٥

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٣)

نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية (٢٠٠٨)

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية	البحرين
مجموعة الحبوب (جملة)	٢٨,٠٩	٧٢,١٣	١٣,٥٢	٢٠,٢٤	٥٣,٣٥	–
القمح والدقيق	٣٤,٦٤	٥٧,٥١	٨,٥٣	٧,٤٠	١٠٣,٢٥	–
الذرة الشامية	–	٥٩,٦٧	٠,٦٣	١٧,١٨	٢١,٨١	–
الأرز	–	١٢٠,١٦	–	–	–	–
الشعير	٣٣,٤٢	٩٧,٤٢	٦٧,١٩	١٠٠,٣٤	١٧,٨٦	
البطاطس	٩٨,٢١	١١١,٠٢	٩٥,٤٦	١٠٠,٢٤	١١٤,٧٩	٠,٢٥
جملة البقوليات	٧٩,٠٥	٥٢,٠٢	٦٧,٤٦	٦٤,٩٥	١٢٤,٤٥	–
جملة الخضر	١٠٢,٩٢	١٠١,٩٨	٩٧,٤٢	١٠٢,٥٨	١٢٤,٤٨	٣٠,٤١
جملة الفاكهة	١٠٨,٩٢	١٠٣,٧٨	٨٧,٠٥	١٠٧,٠٨	٩٦,١٩	٢٢,٣٨
السكر	–	٨٩,٢٨	–	–	٢١,٤٨	–
جملة الزيوت والشحوم	٧٦,٧٠	٢٩,٨٢	٢٧,٦٠	٧,٧٦	٤٥,٨٠	–
جملة اللحوم	٩٧,٧٣	٨٣,١٧	٩٣,٣٤	٧٣,٨٦	٩٩,٩٣	٤٣,٣٠
اللحوم الحمراء	٩٦,٠٢	٧٤,٥٥	٨٩,١٢	٩٢,٩٦	٩٨,٧٧	٧٢,٢٠
اللحوم البيضاء	٩٩,٨٣	٩٨,٤٢	٩٩,٩٣	٨٥,٠٤	١٠١,٦٥	٢٠,٧٤
الأسماك	٨٠,١٠	٨٣,٣٣	٧٦,١٣	٢٧٧,١٠	٤٣,٧٢	١٥٣,٦١
البيض	٩٩,٨٢	١٠٠,٠٢	٩١,٩٥	٩٩,٨٣	١٠١,٤٥	٥٨,١٣
جملة الألبان ومشتقاتها	٩٤,٨١	٩٢,٧٧	٤٦,٦٤	٣٣,١٧	٩٧,٨٥	٧,٤٨

المصدر: المصدر نفسه.

خامساً: مؤشرات الأمن الغذائي

يعدّ الأمن الغذائي أحد مكونات الأمن القومي[١٢]، ويحظى بالأهمية الكبرى لكونه يتعلق بالإنسان وحاجته إلى الغذاء من أجل البقاء والاستمرار في الحياة، وبالتالي فإن نقص الغذاء يعدّ من المشاكل الاقتصادية والسياسية الكبيرة معاً، بسبب النتائج التي تترتب على هذا النقص، إذ إنَّ الجماهير تطالب حكوماتها بتوفير الغذاء باعتبار الحكومات هي الهيئات الفوقية المسؤولة عن إدارة البلد سياسياً واقتصادياً، وبالتالي إدارة واستثمار موارده الاقتصادية المتاحة، بما يضمن للشعوب غذائها، وبالتالي فإن الخلل في هذه المسالة يؤدي إلى حدوث المجاعات[١٣] التي قد تؤدي إلى إثارة الجماهير وقيامها بالاحتجاجات والتظاهرات على النظام.

وتبيّن الجداول الأرقام (١٤) و(١٥) و(١٦) بيانات عن مؤشرات الأمن الغذائي[١٤]، وقد تضمّنت مؤشرات عن نسبة الاكتفاء من الحبوب واللحوم والأسماك التي أشير إليها عند الحديث عن نسبة الاكتفاء الذاتي.

أما البيانات التي تشمل مؤشرات الاكتفاء الذاتي من الحبوب، إضافة إلى إجمالي الواردات من الحبوب بالقيمة والكمية، فتشير كمتوسط للفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥) إلى أن أعلى كمية كانت لمصر، إذ بلغت ٩١٠٦,٨٧ ألف طن، بقيمة مقدارها ١٢٨٥,٠٦ مليون دولار، وأدنى كمية للبحرين، إذ بلغت ١١٧,٣٦ ألف طن، بقيمة ٤٧,٤٩ مليون دولار، وإن كان هذا القطر يعدّ صغيراً في عدد سكانه ومساحته.

وقد تباينت الأرقام لبقية الأقطار. كما يوضح الجدولان (١٤) و(١٥) مؤشرات الأمن الغذائي لهذه الأقطار الستة التي لم تكن في المستوى المطلوب. ويتضح ذلك من نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق ككمية وكقيمة، وكذلك الواردات الغذائية.

وخلاصة ما جاءت به مؤشرات الأمن الغذائي هي أنّها كانت متدنية، فلم تتجاوز ١٠٠ دولار للفرد الواحد، إلا في بعض هذه الأقطار. ويشير هذا الأمر إلى أن عدم تأمين الغذاء للشعوب يعدّ من المشاكل السياسية والاقتصادية الضاغطة على كلّ الحكومات. وهكذا كانت مشكلة الأمن الغذائي واحدة من أهم الأسباب للحراك الشعبي الذي جاء متأخراً.

(١٢) مصطفى، المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٢٩.**

الجدول الرقم (١٤)

مؤشرات الأمن الغذائي (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية	البحرين
نسبة الاكتفاء من الحبوب والدقيق	٤٢,٧٤	٧١,٣١	١٠,٢٢	١٩,٧٨	٨٤,١٥	–
القمح والدقيق	٥١,٤١	٥٩,٢٢	٣,٨٥	٦,٩٨	١١١,٦٩	–
الذرة الشامية	–	٦٠,٦٢	٠,٧٥	١٣,٨٥	٥٧,٥٥	–
الأرز	–	١١٢,٣٢	–	–	–	–
الشعير	٤٢,٨٢	٩٧,٠٧	٥٤,٣٠	٩٦,٤٣	٧١,٣٦	–
إجمالي واردات الحبوب (الدقيق ألف طن)	٢٦٥٣,٠٧	٩١٠٦,٨٧	٢٥٨٧,٢٠	٢١٩٣,٣٩	١٩١٧,١١	١١٧,٣٦
إجمالي واردات الحبوب والدقيق (مليون دولار)	٣٨٧,٦٠	١٢٨٥,٠٦	٥٧٠,٦٩	٣٤٥,٧٩	٢٦٣,٧٠	٤٧,٤٩
نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق (كغم)	٢٦٩,٥٠	١٣٦,٦٤	٤١٥,٠٨	١١٤,٣٧	١١٠,٥٢	١٤٩,٧٦
نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق (دولار)	٣٩,٣٨	١٩,٣	٩١,٦	١٨,١	١٥,٢	٦٠,٦
قيمة الواردات الغذائية (مليون دولار)	٧٧٥,٦٩	٢٩٩٠,٤٦	٩٩٩,٧٨	٩٦٣,٤٤	٧٧٣,٣٢	٤٨٠,١٠
نصيب الفرد من الواردات الغذائية (دولار)	٧٨,٨٠	٤٤,٨٧	١٦٠,٤٠	٥٠,٢٤	٤٤,٥٨	٦١٢,٦٣
قيمة الصادرات من السلع الغذائية (مليون دولار)	٧٤٥,٤٤	٢٤٤٠,٤٠	٨٣١,٤٦	٨٣٦,٦١	٧٤٩,٧١	٣٩٩,٦٣

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٢٩.

الجدول الرقم (١٥)

مؤشرات الأمن الغذائي (٢٠٠٧)

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية	البحرين
نسبة الاكتفاء من الحبوب والدقيق	٣٩,٣٣	٧٠,٨٤	١٥,٥٢	٢١,٧٥	٨٦,٦٤	–
القمح والدقيق	٤٦,٧٦	٥٥,٥٩	٨,٥٣	٧,٧٣	١٣٣,٢٨	–
الذرة الشامية	–	٥٨,٥٣	٠,٦٣	١٧,٩٩	١١,١٩	–
الأرز	–	١٢١,٥٠	–	–	–	–
الشعير	٤٠,٤٧	٩٧,٨٣	٦٧,١٩	٩٩,٧١	٨٩,٦١	–
إجمالي واردات الحبوب (الدقيق ألف طن)	٣١٤٤,٥٩	١٠٣٨٨,٦٣	١٧٦٩,٩٧	٣٤٣١,٢٨	١٨٤١,٢٦	٥٩,٧٩
إجمالي واردات الحبوب والدقيق (مليون دولار)	٩٨٦,٦٠	٢٥٤٥,٨٨	٥٤٧,٨٥	٩٧٩,٨٧	٣٨٢,٥٦	٣٨,٨٥
نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق (كغم)	٣١٩,٤٣	١٥٥,٨٧	٢٨٣,٩٧	١٧٨,٩٢	١٠٦,١٥	٧٦,٣٠
نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق (دولار)	١٠٠,٢	٣٨,٢٠	٨٧,٩٠	٥٠,٦٥	٢٢,١٠	٤٩,٥٨
قيمة الواردات الغذائية (مليون دولار)	١٦٧١,٩١	٤٦٤٣,٣٢	١٨٢٨,٨٠	١٨٩٩,١٢	١٣٦٨,٧٦	٦٢٧,٩٩
نصيب الفرد من الواردات الغذائية (دولار)	١٦٩,٨٤	٦٩,٦٧	٢٩٣,٤١	٩٩,٠٣	١٠٩,٤٨	٦٧٣,٧٤
قيمة الصادرات من السلع الغذائية (مليون دولار)	١٣٢٣,٤٢	١١٤٨,٢٢	٧,١٧	٢٠٤,٨٢	١٧٢٨,٣٥	٦٨,٩٧

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (١٦)

مؤشرات الأمن الغذائي (٢٠٠٨)

البيان	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	سورية	البحرين
نسبة الاكتفاء من الحبوب والدقيق	٢٨,٠٩	٧٢,١٣	١٣,٥٢	٢٠,٢٤	٥٣,٣٥	–
القمح والدقيق	٣٤,٦٤	٥٧,٥١	٨,٥٣	٧,٤	١٠٣,٢٥	–
الذرة الشامية	–	٥٩,٦٧	٠,٦٣	١٧,١٨	٢١,٨١	–
الأرز	–	١٢٠,١٦	–	–	–	–
الشعير	٣٣,٤٢	٩٧,٤٢	٦٧,١٩	١٠٠,٣٤	١٧,٨٦	–
إجمالي واردات الحبوب (الدقيق ألف طن)	٣٠٨٠,٨١	١٠٣٨٨,٦٣	١٧٦٩,٩٧	٢٨٤٦,٩٨	٢٧٥٢,٧٤	٥٩,٩٧
إجمالي واردات الحبوب والدقيق (مليون دولار)	١١٥٢,٥٦	٢٥٤٥,٨٨	٥٤٧,٨٥	١٣١٧,٠٠	٨٥٧,٩٩	٣٨,٨٥
نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق (كغم)	٣١٢,٩٥	١٥٥,٨٧	٢٨٣,٩٧	١٤٨,٤٥	١٥٨,٧٠	٧٦,٠٠
نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق (دولار)	١١٧,٠٨	٣٨,٢٠	٨٧,٩٠	٦٨,٦٧	٤٩,٤٦	٤٩,٧٥
قيمة الواردات الغذائية (مليون دولار)	١٩٨٣,٧٤	٧٤٧١,٦٠	١٨٢٨,٨٠	٢٣٦٦,٦٣	٢١٨٩,٦٣	٥٢٧,٩٩
نصيب الفرد من الواردات الغذائية (دولار)	٢٠١,٥١	١١٢,١٦	٢٩٣,٤١	١٢٣,٤٠	١٢٦,٢٣	٦٧٣,٧٤
قيمة الصادرات من السلع الغذائية (مليون دولار)	١٤١٢,٢٥	٢٣٢١,٣٩	٧,٧١	٣٧٦,٢٥	١٥٧٩,٣٠٩	٦٨,٧٩

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٢٩.

سادساً: مؤشرات الفساد الإداري والمالي

جاءت الأقطار العربية في المرتبة الأخيرة في التقرير الذي نشرته منظمة الشفافية الدولية. ويشكّل هذا التقرير، وما جاء فيه بالنسبة إلى الأقطار العربية، أعنف توبيخ على السياسة المتّبعة في هذه الأقطار من حيث توخّي النزاهة ومحاربة الرشوة. وتعدّ تقارير هذه المنظمة من التقارير التي يعتدّ بها، وتشتهر بدقة معطياتها. ويشير التقرير إلى أن استشراء الفساد يؤدي إلى تعطيل التنمية المستدامة، ويسبب خسائر فادحة، كما يؤدي إلى زيادة الإفقار، لأن المال العام يذهب إلى جيوب الحكّام والمحيطين بهم.

وتشير الدراسات إلى أنَّ العلاقة بين القواعد القانونية والفساد في غاية الأهمية، وبمعنى آخر إنَّ التطبيقات السليمة للقوانين التي تحاسب على الفساد تعدّ أداة مهمة في محاربة هذا الفساد، كما أن مؤشر الفساد يبرز لدى الحكومات والبيروقراطيات السائدة، وأن النظام القانوني الفعّال يقلل من الفساد، وأن العلاقة بينهما معقّدة.

وقد ساهمت عدة مؤسسات في حساب مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٠، منها مؤسسات إقليمية، وأخرى دولية، كالبنك الدولي، ومعهد تطوير الإدارة في أوروبا. وقد برز تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي لهذه السنة، وخلاصته هي أن ثلاثة أرباع البلدان المصنّفة من مجموع ١٧٨ بلداً من حيث مستوى الشفافية الموجودة في قطاعها العام، ينخفض مؤشرها التصنيفي إلى أقل من خمسة من أصل عشرة. وهذا يعني أنه إذا منح بلد ما صفراً، فإن الفساد يكون قد تفشى فيه على نطاق واسع، في حين أن حصوله على نقطة واحدة إلى عشر نقاط، فذلك يعني أنَّ البلد المعني هو أقل فساداً وأكثر شفافية مقارنة بالبلدان الأخرى[١٥]. وخلصت المنظمة إلى أنَّ النتائج الإجمالية التي ظهرت تبيّن أن هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة في ما يخصّ تعزيز وإسناد أنظمة الحكم الرشيدة على الصعيد العالمي. ويوضح الجدول الرقم (١٧) الأقطار الستة بحسب مستوى الشفافية المتوفر لديها.

الجدول الرقم (١٧)

الأقطار العربية الستة بحسب مستوى الشفافية

الدولة	البحرين	تونس	مصر	سورية	ليبيا	اليمن
التصنيف	٤٨	٥٩	٩٨	١٢٨	١٤٦	١٤٦

المصدر: *Corruption Perceptions Index 2010* (Berlin: Transparency International, 2010).

يلاحظ من الجدول الرقم (١٧) أنَّ البحرين هي الأقل فساداً، بالرغم من ارتفاع التسلسل إلى المرتبة (٤٨)، تليها تونس (٥٩)، ثم تليها مصر (٩٨)، ثمّ سورية (١٢٨). وتعد كلّ من ليبيا واليمن اللتين تساوتا في المرتبة (١٤٦) أنهما الأكثر فساداً.

(١٥) Thomas Herzfeld and Christophe Weiss,«Corruption Action and Legal (in) Effectiveness: An Empirical Investigation,» *European Journal of Political Economy,* vol. 19 (2003).

الاستنتاجات والتوصيات

١ ـ الاستنتاجات

أفرز البحث مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

أ ـ انخفاض الإنتاج المحلي الإجمالي وتذبذبه خلال مدّة البحث، حيث اتسم بالانخفاض والازدياد النسبي، عدا مصر التي اتسم الإنتاج المحلي الإجمالي فيها بالازدياد بدءاً من سنة ٢٠٠٥ ولغاية سنة ٢٠١٠.

ب ـ انخفاض الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع أقطار المجموعة، وقد تراوحت النسبة بين ٢٤,٧٢ بالمئة كحدّ أدنى، و٣٦,٠٤ بالمئة كحدّ أعلى، وكمتوسط للفترة.

ج ـ انخفاض نسبة الاستثمار الإجمالي عموماً، وكانت أعلى نسبة استثمار هي لمصر التي بلغت ٤٠,١٨ بالمئة.

د ـ ارتفاع نسبة الفقر في جميع أقطار المجموعة بالقياس إلى عدد السكان لكلّ قطر، وكانت أعلى نسبة هي في تونس واليمن وسورية ومصر على التوالي.

هـ ـ تصدّرت ليبيا أقطار المجموعة بأعلى معدل للبطالة، وجاءت تونس في المرتبة الثانية، وتساوت كلّ من مصر وسورية. وكانت البحرين الأقل في هذه النسبة، ولم تتوفر بيانات عن اليمن بحسب إحصاء سنة ٢٠١٠.

و ـ كان أعلى معدل للأمية في اليمن، ثمّ مصر وليبيا وتونس وسورية، وأخيراً البحرين على التوالي.

ز ـ تذبذبت مؤشرات الاكتفاء الذاتي بحسب فقرات السلع الغذائية، عدا سورية التي تميّزت من بقية أقطار المجموعة، حيث كانت الأكثر اكتفاء من بقية المجموعة.

ح ـ تميّزت سورية من غيرها من المجموعة في مؤشرات الأمن الغذائي، حيث كانت الأعلى في مؤشرات الأمن الغذائي، تليها مصر، ثم تونس واليمن، وبعدها جاءت ليبيا.

ط ـ انخفاض نسب الإنفاق على الخدمات العامة، مقابل ارتفاع نسب الإنفاق على الأمن والدفاع.

ي ـ شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي بنسب متفاوتة في أقطار المجموعة، وكانت كلّ من ليبيا واليمن الأقل في مستوى الشفافية، ثمّ سورية ومصر وتونس، وأخيراً البحرين.

مما تقدّم تفرز الاستنتاجات من خلال المؤشرات التي تمّ عرضها، غياب العدالة في سياسات التوزيع في أقطار المجموعة بتفاوت نسبي.

٢ ـ التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي:

أ ـ تفعيل الاستغلال للموارد الاقتصادية، وتشغيل القطاعات بكفاءة واستثمار وجود الكفاءات والكوادر المتوفرة، وذلك من أجل تأمين التشغيل الكامل والقضاء على البطالة.

ب ـ القضاء على الفساد الإداري والمالي أوّلاً باعتباره مشكلة تقف عائقاً أمام تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تفعيل تطبيق التشريعات القانونية التي تحاسب مرتكبي جرائم الفساد الإداري والمالي.

ج ـ الاهتمام باحتياجات المواطن الغذائية والاستهلاكية، وتوفير متطلبات الحياة المعيشية، والاهتمام بتطبيق السياسات التي تساهم بتخفيف الفقر والقضاء عليه تدريجياً.

ج ـ توفير الخدمات التي يحتاج إليها المواطن، والتي تشعره بالاهتمام من قبل السلطات الحاكمة، وزيادة التخصيص لهذه الخدمات.

د ـ تفعيل الاستثمار الزراعي، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة، والاستعانة بالخبرات الأجنبية المعروفة إنْ تطلب الأمر، ومحاولة توفير المياه بمختلف الوسائل الآلية من مياه الآبار أو السيح في الأقطار التي تتوفر فيها المياه، والمحافظة على المتوفر منها ببناء السدود والخزانات، كمصر مثلاً.

هـ ـ اتّباع برامج تربوية وعلمية للقضاء على الأُمية، وتشجيع الانتساب إليها من خلال وضع التخصيصات اللازمة لمكافأة القائمين بتنفيذ البرنامج □